

صندوق النصر التكافلي الخاص لضباط الإدارة العامة لتصاريح العمل	اسم الصندوق
٨٨٨	رقم القيد
٦٧٠٠٠٨٨	IFC code

رئيس الهيئة

قرار رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٥

بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢

باعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي

لصندوق النصر التكافلي الخاص لضباط الإدارة العامة لتصاريح العمل

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤ بإصدار قانون التأمين الموحد.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٤٧) لسنة ٢٠٢٤.
وعلى قرار الهيئة رقم (٤٣٠) لسنة ٢٠١٤ بتسجيل لائحة النظام الأساسي لصندوق النصر التكافلي
الخاص لضباط الإدارة العامة لتصاريح العمل برقم (٨٨٨).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠٢٤/٩/٢١ بالموافقة على
تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي للصندوق.
وعلى محضر اجتماع لجنة فحص ودراسة طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات
تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٤٦٨) لسنة ٢٠٢٣ بجلستها المنعقدة في
٢٠٢٥/١/٢٨ بالموافقة على اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.
وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة
٢٠٢٥/٣/١٨.

قرار

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٥) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) والبنود
(١٤/أ، ب، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٠) من الباب الثالث (المزايا)
والمادة (٣٠) من الباب السابع (مجلس الإدارة) النصوص التالية :



— رئيس الهيئة —

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراك)

مادة (٥) : الاشتراكات ورسم الانضمام :

١) الاشتراكات الشهرية :

يدفعها الأعضاء خصماً من مرتباتهم وتتناسب مع رتبة العضو وفقاً للجدول التالي :

الاشتراك الشهري (بالجنيه)	الرتبة
٣٦٠	مساعد أول وزير
٣٣٠	مساعد وزير
٣٠٠	لواء
٢٧٠	عميد
٢٤٠	عقيد
٢١٠	مقدم
١٨٠	رائد
١٥٠	نقيب
١٢٠	ملازم أول / ملازم

- وذلك بغض النظر عن قيمة أجر الاشتراك أو العلاوات الاجتماعية أو الإضافية.

٢) موارد ذاتية سنوية بحد أدنى ٢ مليون جنيه، ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة إلى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معًا ابتداءً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

* ويتم تحديد نصيب العضو من صافي الموارد السنوية لأية سنة مالية بحاصل ضرب صافي قيمة الموارد الذاتية السنوية خلال مدة الاعارة أو الاجازة مضروباً في إجمالي اشتراكات العضو السنوية مقسوماً على إجمالي الاشتراكات السنوية للأعضاء.





— رئيس الهيئة —

٣) يجوز قبول أعضاء جدد ومعاملتهم معاملة الأعضاء المؤسسين بشرط سداد رسم انضمام وفقاً للجدول التالي :

رسم الانضمام (بالجنيه)	الرتبة عند الانضمام
٣٠٠	ملازم
٣٨٠٠	ملازم أول
١٤٩٥٠	نقيب
٢٣٧٥٠	رائد
٥٦٣٠٠	مقدم
١٠٣٥٥٠	عقيد
١٣٣٥٠٠	عميد
١٥٨٣٥٠	لواء

- يُحسب رسم الانضمام وفقاً للرتبة في تاريخ طلب الانضمام للصندوق.

٤) يجوز قبول أعضاء جدد بالصندوق ومعاملتهم معاملة الأعضاء العاديين (غير المؤسسين) بشرط سداد رسم انضمام وفقاً للجدول التالي :

رسم الانضمام (بالجنيه)	الرتبة عند الانضمام
٣٠٠	ملازم
٣٨٠٠	ملازم أول
١٤٩٥٠	نقيب
٢٣٧٥٠	رائد
٥٦٣٠٠	مقدم
٥٢٥٠٠	عقيد
٢٦١٠٠	عميد
٢٧٤٠٠	لواء

- يُحسب رسم الانضمام وفقاً للرتبة في تاريخ طلب الانضمام للصندوق.

- لا يجوز للعضو العادي التحه نا، لعضو مؤسس، بعد الانضمام للصندوق.



رئيس الهيئة

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصريف المزايا التأمينية التالية :

١) في حالة انتهاء الخدمة بسبب الإحالة للتقاعد :

أ) بالنسبة للعضو المؤسس :

١) في حالة الاحالة للتقاعد اعتباراً من رتبة لواء :

يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع مائتين وعشرين ألف جنيه.

ب) بالنسبة للعضو غير المؤسس :

يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع عشرون ألف جنيه عن كل سنة

اشتراك بالصندوق بحد أقصى الميزة المستحقة لنظيره المؤسس.

٢) في حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلي المستديم :

يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه)

ميزة تأمينية بواقع مائتين وعشرين ألف جنيه أياً كانت رتبته أو مدة اشتراكه

بالصندوق أو نوع عضويته.

٣) في حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئي المستديم أو عدم اللياقة الصحية :

يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية تُعادل ٥٠٪ من الميزة التأمينية المستحقة في

حالة العجز الكلي المستديم المنهي للخدمة أو يعامل معاملة الإحالة للتقاعد أيهما

أفضل.

٤) في حالة انتهاء خدمة العضو بإدارة تصاريح العمل مع استمرار خدمته بوزارة

الداخلية :

يكون من حق العضو الاستمرار بالتمتع بكل مزايا الصندوق مقابل استمراره في

سداد الاشتراكات المحددة في هذا النظام وفي حالة عدم استمراره ببعضوية

الصندوق يرد له كافة مدفوعاته بالإضافة إلى ٧٪ من قيمتها.

رئيس الهيئة

٥) في حالة انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة من وزارة الداخلية أو انتهاء العضوية بسبب الاستقالة من الصندوق :

يرُد للعضو كافة مدفوعاته بالإضافة إلى ٧٪ من قيمتها.

٦) في حالة انتهاء الخدمة لأسباب مشينة :

يرُد للعضو كافة مدفوعاته دون أية فوائد.

٧) في حالة النقل لوظيفة مدنية :

يرُد للعضو كافة مدفوعاته بالإضافة إلى ٧٪ من قيمتها.

٨) في حالة انتهاء خدمة العضو بوزارة الداخلية وعودته للعمل وعضوية الصندوق

بحكم قضائي نهائي بات :

يكون من حق العضو العودة لعضوية الصندوق والتمتع بكل مزايا النظام مقابل سداد أية مزايا قد حصل عليها عند انتهاء خدمته وكافة الاشتراكات المحددة بالنظام وحصته من الموارد الذاتية عن الفترة منذ انتهاء عضويته بالصندوق وحتى عودته إليها بالإضافة إلى عائد استثمار هذه الأموال محسوباً باستخدام متوسط معدل العائد على استثمارات الصندوق خلال ذات الفترة، ويجب اخطار الصندوق بهذا الحكم وتنفيذها خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الحكم، وفي جميع الأحوال لا يستحق العضو إلا المزايا المقررة بلائحة النظام الأساسي في تاريخ صدور الحكم القضائي.

٩) أحكام عامة في صرف المزايا :

أ) الميزة الإضافية :

تُزاد الميزة المستحقة لرتبة اللواء بنسبة ٢٪ من قيمتها عن كل سنة اشتراك

بالصندوق في رتبة اللواء حتى تاريخ استحقاق الميزة.

ب) يشترط لصرف الميزة المستحقة عند التقاعد ألا تقل مدة الاشتراك في

الصندوق عن ثلاث سنوات كاملة، وفي حالة إحالة العضو للمعاش قبل مضي

رئيس الهيئة

هذه المدة تنتهي عضويته في الصندوق وتصرف له الميزة المستحقة على أساس مدة اشتراك قدرها ثلاثة سنوات مع خصم الاشتراكات المستحقة عن المدة المتبقية لاستكمال ثلاثة سنوات اشتراك.

الباب السابع : (مجلس الإدارة)

مادة (٣٠) :

مدة عضوية المجلس ثلاثة سنوات ويجوز تجديدها لدورة واحدة أخرى متصلة.

ثانياً : يضاف بند جديد برقم (٤) للمادة (٤) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) نصه كالتالي :-

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٤) : شروط العضوية :

يشترط في العضو ما يلي :

٤) لا يجوز قبول عضوية عدد من الأعضاء الجدد بالصندوق يزيد عن عدد الأعضاء المحالين للتقاعد خلال أية سنة مالية.

مادة (٢) : تسري هذه التعديلات ابتداءً من ٢١/٩/٢٠٢٤ وفقاً لما قررته الجمعية العامة للصندوق باجتماعها السالف الإشارة إليه.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار على الموقع الإلكتروني للهيئة وعلى الموقع الإلكتروني للصندوق، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

رئيس مجلس إدارة
الم الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح

